# سعيد طبَّارة.. رجل آمن بأن بناء الإنسان أساس بناء الوطن

بقلم:
د. خالد سعيد طبارة

ليست كل الإنجازات التي تترك أثراً في تاريخ الأوطان تُقاس بالمباني أو المصانع أو المؤسسات؛ فهناك إنجازات تبدأ ببناء الإنسان، وإعداده بالعلم والمهارة، ليكون قادراً على المشاركة في مسيرة التنمية. ومن هذه الزاوية يمكن قراءة تجربة الأستاذ سعيد طبارة، الذي ارتبط اسمه بمراحل مهمة من تطور التعليم الصناعي في البحرين، وأسهم على مدى عقود في إعداد أجيال من الكفاءات الوطنية.

وصل سعيد طبارة إلى البحرين عام 1940، شاباً في الحادية والعشرين من عمره، حاملاً دبلوماً صناعياً حصل عليه من المدرسة الوطنية للصنائع في بيروت عام 1938. وكانت مهمته الأولى التدريس في المدرسة الصناعية، التي لم يكن عدد طلابها آنذاك يتجاوز خمسة وعشرين طالباً. وفي عام 1946، تولى إدارتها، لتبدأ مرحلة جديدة من العمل والتطوير امتدت سنوات طويلة.

على الرغم من الصعوبات المعيشية التي واجهها سعيد عند وصوله إلى البحرين في أربعينيات القرن الماضي، في بيئة اختلفت كثيراً عن تلك التي ألفها في بيروت، والتحديات التي صادفته في بدايات مساعيه للنهوض بالتعليم الصناعي في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، فقد وجد في طيبة أهل البحرين وكرمهم وتعاونهم ما منحه القوة والتشجيع اللازمين لتجاوز تلك الصعوبات. ومع مرور الوقت، لم تعد البحرين بالنسبة إليه مجرد محطة للعمل، بل أصبحت وطناً أحبه وأخلص له، ونذر بقية حياته لخدمته والإسهام في رفعته. وقد وجد في أهلها إخوة وأبناء شاركوه التحديات وساندوه في مسيرته.

كانت البحرين في تلك الفترة أمام متطلبات اقتصادية جديدة، خصوصاً مع توسع النشاط النفطي وظهور الحاجة إلى عمالة فنية مؤهلة. وقد أدرك سعيد طبارة مبكراً أن الاستجابة لهذه المتطلبات لا تتحقق بمجرد توفير العمالة، بل تستلزم إنشاء منظومة تعليم وتدريب قادرة على إعداد الفنيين والمهنيين وفق احتياجات سوق العمل.

ومن هنا انطلقت رؤيته لتطوير مدرسة الصناعة، فلم يقتصر اهتمامه على الإدارة، بل كان حاضراً في الفصول والورش، يتابع شؤون الطلبة والمعلمين، ويشارك في التدريس، ويبحث باستمرار عن سبل تحسين العملية التعليمية. وعمل على توسيع التخصصات الفنية، وإدخال تخصصات جديده كالكهرباء واللحام وصب المعادن والمحركات وإصلاح السيارات والتبريد، إلى جانب تحديث الورش وتوفير المعدات اللازمة للتدريب.

كما أولى اهتماماً خاصاً باللغة الإنجليزية، باعتبارها لغة المراجع والتكنولوجيا الصناعية، فعمل على الاستفادة من علاقاته بالمجلس الثقافي البريطاني لاستقدام معلمين متخصصين، بما يتيح للطلبة والأساتذة مواكبة التطورات الفنية، ويفتح أمام المتفوقين منهم آفاق مواصلة الدراسة خارج البحرين.

ولم تقتصر رؤيته على الطلبة المنتظمين في الدراسة؛ فقد بادر إلى إطلاق برامج تدريب مسائية للعمال الذين لم تتح لهم فرصة الحصول على تعليم رسمي، بهدف رفع مهاراتهم الفنية وتحسين قدراتهم المهنية وحصولهم على شهادة تدريب تفيدهم في الحصول على عمل أفضل. وقد استفاد من هذه البرامج مئات العاملين على مدى سنوات، في خطوة عكست اهتمامه بربط التعليم باحتياجات المجتمع وسوق العمل.

وكان إعداد القيادات الوطنية جزءاً أساسياً من مشروعه؛ إذ شجع الطلبة المتفوقين وأعانهم على مواصلة دراستهم في بريطانيا، ليعودوا لاحقاً ويتولوا مسؤوليات في المدارس والمعاهد والجامعات والوزارات.

كما عمل على تطوير المناهج الفنية والاستفادة من برامج معهد المدينة والنقابات البريطاني (City & Guilds)، وتعديلها بما يناسب متطلبات البحرين، وصولاً إلى اعتماد المدرسة مركزاً للاختبارات، وتطوير مقررات تتناسب مع متطلبات سوق العمل البحريني.

وقد تزامنت هذه الجهود مع مرحلة مهمة من التحول الصناعي في البحرين، تمثلت في تأسيس شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) عام 1968، ثم الشركة العربية



سعيد طبارة

لبناء وإصلاح السفن (أسري) عام 1975، وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) عام 1979. ومع توسع هذه القطاعات، ازدادت الحاجة إلى الفنيين والمتخصصين، وأصبحت المدارس الصناعية رافداً مهماً لتوفير الكفاءات التي احتاجتها البلاد.

وتوسعت المؤسسة التعليمية التي بدأ العمل فيها بخمسة وعشرين طالباً، حتى أصبحت خمس مدارس صناعية، تخرج فيها آلاف الطلبة الذين توزعوا على وزارات الدولة وقطاعات الصناعة والتعليم والمال والأعمال، وأسهموا في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البحرين.

ولم يتوقف عطاؤه عند التعليم الفني، بل امتد إلى التعليم العالي؛ فشارك في اللجنة التنفيذية لكلية الخليج الصناعية، ثم تولى منصب نائب رئيس مجلس أمناء كلية الخليج للتكنولوجيا. وبعد تأسيس جامعة البحرين عام 1986، شارك في مجلس أمنائها مدة ثمانية أعوام، مواكباً بذلك مرحلة انتقال التعليم الهندسي والتقني إلى آفاق أكاديمية أوسع داخل المملكة.

وبعيداً عن مسيرته المهنية الحافلة، بقي سعيد طبارة بالنسبة إلينا، نحن أبناءه الأربعة، أباً ومربياً قبل كل شيء. فقد كان هو ووالدتنا عائشة إيبو شريكين في بناء أسرتنا، وغرسا في نفوسنا قيم العلم والعمل والالتزام وحسن الخلق. وحرصا على توفير فرص التعليم الجامعي لنا في لبنان، فحصلنا جميعاً على شهادات البكالوريوس، وتابع ثلاثة منا الدراسات العليا، فنال اثنان درجة الدكتوراه والثالث درجة الماجستير. وكانت تلك القيم خير ما ورثناه عنهما.

وامتداداً لحرصنا على الحفاظ على إرث والدنا وتوثيق مسيرته، عملنا على إعداد كتاب شامل يوثق حياته وأعماله، صدر عام 2018 في 503 صفحات بعنوان «سعيد سعيد طبارة: مهندس التعليم الصناعي»، متضمناً صوراً ووثائق من حياته المهنية والشخصية. واليوم، ومع حلول الذكرى العاشرة لرحيله، نواصل هذا الجهد من خلال إعداد كتيب تذكاري باللغتين العربية والإنجليزية، يستعرض أبرز محطات عطائه ومساهماته في إعداد القوى العاملة التي واكبت تطور الصناعة في البحرين، أملاً في أن يسهم ذلك في تعريف الأجيال القادمة بسيرته وإنجازاته.

إن استذكار سعيد طبارة اليوم لا يقتصر على إحياء ذكرى رجل رحل قبل عشر سنوات، بل هو استذكار لمرحلة من تاريخ البحرين، كان فيها التعليم الصناعي أحد أعمدة التنمية، ولرجال أدركوا أن نهضة الوطن تبدأ بتأهيل أبنائه.

لقد ترك الأستاذ سعيد طبارة أثراً تجاوز سنوات عطائه، وسيظل حاضراً في الأجيال التي تعلمت وتدربت وعملت، وأسهمت بجهودها في بناء البحرين.

وبعد مرور عشر سنوات على رحيله، لا تزال ذكراه حاضرة في قلوب زوجته وأبنائه وأحفاده وأبناء أحفاده، الذين يستذكرون طيبته وحنانه ومحبته وابتسامته الدائمة، يتذكرونه بمحبة ووفاء، ويفتخرون بسيرته وما حققه من إنجازات. فقد يكون قد غاب عن أعيننا، لكنه سيبقى حاضراً في وجداننا، بما غرسه فينا من قيم ومبادئ، وبما تركه من أثر طيب في نفوس أبنائه وكل من عرفه.

أما محبته للبحرين واعتزازه بالانتماء إليها، فقد امتد أثرهما إلى الأجيال التي جاءت من بعده. فأصبحت البحرين بالنسبة إلينا، نحن أبناءه وأحفاده وأبناء أحفاده، وطناً نحمل له المحبة والوفاء، ونعتز بالمساهمة في مسيرة تطوره ونهضته، ونبذل طاقاتنا في خدمته، امتداداً لما آمن به والدنا من قيم العطاء والإخلاص للوطن.

رحم الله والدنا وزوجنا وجدّنا الأستاذ سعيد طبارة، وأسكنه فسيح جناته، وجزاه خير الجزاء عما قدم لأسرته ووطنه. ستبقى ذكراه حية في قلوبنا، جيلاً بعد جيل.

# الصدام المرتقب بين ترامب والكونجرس الديمقراطي



بقلم:
د. عبد المنعم سعيد

انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي في 3 نوفمبر 2026 أسفرت عن مفاجأة كبيرة عندما فاز الديمقراطيون بأغلبية مريحة في مجلسي النواب والشيوخ. مَن شاهد الأمر في منصات إعلامية مختلفة فسوف يجد تلك الملاحظة من الدهشة الشديدة التي انتابت المحللين والمعقبين، فيما الأرقام تتوالى حول الفوز الديمقراطي.

لم يكن التقدير السابق عن حدوث «موجة زرقاء» ديمقراطية تكتسح جميع الساحات والولايات وفي أشكال مختلفة ليس فقط للنواب وإنما معها انتخابات حزمة من اختيار حكام الولايات؛ إلا نوعاً من الأوهام والأحلام التي كانت غائبة منذ تولي الرئيس دونالد ترامب ولايته الثانية في عباءة تختلف تماماً عمَّا هو معروف عن ليس فقط الديمقراطيين وإنما أيضاً عن الجمهوريين.

كان الرئيس قد قام بعملية انقلابية داخل الحزب الجمهوري ذاته بحيث انتقل إلى نسخة مختلفة عن مجرد حزب يميني محافظ على الأدبيات الرأسمالية المختلطة مع أصول الثورة الأمريكية الأولى في نَفَسها التوسعي مع العداء للإفراط الليبرالي في إتاحة الحريات الشخصية؛ إلى ما باتت تُعرف بـ«الترامبية».

هذه الآيديولوجية الجديدة كانت تلتصق بالرئيس ترامب ذاته ويجري تجربتها بصورة يومية في سياسات عامة، كان بعضها قد التصق باستخدام التعريفات الجمركية ضد جميع الدول التي حققت فائضاً في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة. «الترامبية» لم تكن قاصرة على التجارة وحدها ولكنها ارتبطت بعلاقاتها مع الديكتاتوريات العالمية، والتمرد على العلاقات الأمريكية مع جيرانها -كندا والمكسيك- وحلفائها في حربين عالميتين في أوروبا وحلف الأطلسي.

«الترامبية» في بُعد أساسي لها أنها باتت «ضد العولمة» بخاصة فيما ارتبط بها من انتقال البشر من عالم «الجنوب»، حيث العسر والتقاليد المتخلفة، إلى الشمال حيث اليسر والأفكار المفتوحة.

«المفاجأة» خلقت حالة من الارتباك لدى كثير من المعلقين، فقد كانت عميقة الأثر المباشر، فقد كان الظن أن أحسن الفرص للديمقراطيين سوف تكون حصولهم على الفوز بمجلس النواب، بينما يستعصي عليهم مجلس الشيوخ. ما حدث أن كليهما وقع تحت أغلبية مريحة وتعطي الفرصة للحصول على أغلبية الثلثين في قضايا شائكة عندما يكون التحرر كاملاً داخل الحزب الجمهوري؛ ويسهل العبور من حزب إلى آخر.

إن المكسب الكبير الذي حققه الديمقراطيون هو أن الهزيمة باتت ناصعة في اتجاه ترامب شخصياً؛ وهو الذي وضع نفسه على قمة الساعين إلى تحقيق الفوز للجمهوريين خلال مهرجانات كبيرة كان هو المتحدث الرئيسي فيها، معلناً فيها عن آلاف اللعنات على معارضيه، ومدافعاً عن «الاقتصاد الجميل» الذي أقامه والسياسة الخارجية التي أقامت السلام في ثماني حروب لم يتحقق منها واحد.

المفاجأة أيضاً، فتحت الأبواب أولاً: على عودة الثقة لدى الأميركيين بقدرة النظام الديمقراطي على تصحيح نفسه بعودة التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وثانيا: إن المفاجأة حدثت بعد عامين فقط من وجود ترامب في السلطة أدخل خلالهما الولايات المتحدة في حرب كبيرة في الشرق الأوسط. وثالثا: إن المفاجأة لم تكن «صفعة» لترامب وإنما هي تعبير عن قدرة الحزب الديمقراطي على إعادة البناء بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة؛ وإنتاج جيل جديد من مرشحي «جيل زد» الذي أثبت مهارات واسعة في أثناء الحملة الانتخابية بحيث اخترق الديمقراطيون فيها أسواراً جمهورية عديدة، وفيها ولايات مثل كانساس لم يحدث أن انتخبت ممثلاً ديمقراطياً لها خلال المائة عام الأخيرة. ولاية تكساس العريقة في شبكات اقتصادية وسياسية عميقة سلَّمت في انتخابات مجلس النواب والشيوخ وحاكم الولاية لمصلحة الديمقراطيين.

المفاجأة أيضاً، أسفرت عن حالة من الحيرة العميقة حول ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة في المرحلة المقبلة إزاء قضايا شائكة أهمها وفي المقدمة منها «الحرب الإيرانية»؛ خصوصاً بعد أن كان رد الفعل الترامبي على نتيجة الانتخابات بعد تهنئة الديمقراطيين وتحميل مسؤولية الهزيمة للحزب الجمهوري، أنه لا يستبعد الضربات العسكرية، ولكنه سعيد بإيجابية المفاوضات الجارية.

المرجح في رد فعل الرئيس ترامب هو أنه سوف يعيد مراجعة الأمور الخاصة بالحرب خلال الفترة المقبلة حتى أول العام عندما يستقر النواب في مناصبهم الجديدة كأعضاء في المجالس واللجان ذات الأهمية.

الغالب من الساحة السياسية الأمريكية هو أن الديمقراطيين الفائزين على صفحة الحرب، والنتائج الاقتصادية المترتبة عليها مع غلاء الأسعار وارتفاع التضخم، كلاهما سطر في خانة الأسباب الرئيسية للفوز الديمقراطي؛ إذ إن الفكر الديمقراطي إزاء الحرب والخروج منها وكيفية التعامل مع مسرح العمليات الإقليمي، لم يُرَد منه ما يدل على استعداد مسبق للقدوم إلى السلطة أو التأثير في سياساتها.

# بعد ثمانية عقود.. لماذا تستمر نكبة فلسطين

إن الانتهاكات التي يرتكبها الإسرائيليون في جميع أنحاء فلسطين ليست سوى امتداد لنكبة فلسطين التي حدثت سنة 1948، ولكن بوتيرة بطيئة. وتُعد غزة الحالة الأسوأ، إذ تتجاهل إسرائيل بفظاظة أي «وقف لإطلاق النار» من خلال قتل المدنيين يومياً، وحرمان مليوني فلسطيني يعانون من نقص حاد في الغذاء والمأوى والاحتياجات الطبية، فضلاً عن استمرار التعدي على الأراضي الفلسطينية وتقليص المساحات المتاحة للفلسطينيين لتصبح أكثر ضيقاً. لا ينبغي في الوقت ذاته إغفال الوضع في الضفة الغربية المحتلة.

وكي نفهم كيف تمثل هذه السياسات والانتهاكات امتداداً لنكبة فلسطين، من الضروري العودة إلى أحداث عام 1948 وأسباب وقوعها. فعندما عُرضت خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام 1948 على القادة اليهود، ورغم تحفظاتهم بشأن مدى قابلية الدولة المقترحة للحياة، فقد قبلوها في نهاية المطاف.

وعلى الرغم من أن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية كانت تضم 80% من مجموع السكان اليهود في فلسطين، إلا أن التركيبة السكانية في تلك المنطقة كانت منقسمة بالتساوي بين العرب واليهود.

ورغم أن المنطقة المقترحة للدولة اليهودية شملت تقريباً كل الأراضي التي يملكها اليهود في فلسطين، فإن مساحة هذه الأراضي لم تتجاوز 10% من إجمالي مساحة فلسطين، في حين كان العرب يمتلكون أربعة أضعاف تلك المساحة.

لقد رفض عرب فلسطين قرار التقسيم؛ إذ رأوا أنه قرارا مجحف، ليس فقط لأن الدولة اليهودية حصلت على الجزء الأكبر من الأراضي التي يملكونها، بل أيضاً لأنهم -رغم تشكيلهم قرابة نصف سكان الدولة اليهودية المقترحة- سيتحولون إلى أقلية فيها.

تمثلت غاية إسرائيل في عام 1948 -وفقاً لما ذكره ديفيد بن غوريون، الذي أصبح لاحقاً أول رئيس وزراء لإسرائيل- في استخدام القوة لخلق ظروف أكثر ملاءمة لهذه «الدولة اليهودية» المقترحة.

وقد وضع بن غوريون وحلفاؤه خطة مفصلة تضمنت ترويع العرب وإجبارهم على مغادرة منازلهم، بهدف توسيع المناطق المخصصة لدولتهم. ومع تصاعد حملة الترويع والتهجير هذه، تحركت جيوش من الدول العربية المجاورة.

استغل المروجون للرواية الإسرائيلية هذا التحرك لتبرير تكتيكاتهم، مدعين أنها تأتي في إطار «الدفاع عن النفس». لكن في الواقع، كانت حملة الترويع قد بدأت قبل ذلك بأشهر، ولم يدخل أي جيش عربي إلى المناطق التي خُصصت للدولة اليهودية، إذ اقتصرت محاولات العرب على إنقاذ الأجزاء من فلسطين التي كان من المفترض أن تشكل الدولة العربية.

وبعد انقشاع الغبار، كان 700 ألف عربي قد أُجبروا على الفرار، وتمكّن بن غوريون من التباهي بتحقيق ما اعتبره استكمال السيطرة على فلسطين. لذلك فإن ما يجري في الضفة الغربية ليس -كما يزعم الإسرائيليون- «أعمالاً يقوم بها حفنة من الشباب الخارجين عن القانون»، بل هو تنفيذٌ لما يمكن وصفه بأنه «النكبة البطيئة».

تُقام المستوطنات والبؤر الاستيطانية في مواقع صُممت خصيصاً لقطع التواصل بين الفلسطينيين. وفي الوقت ذاته، تُهدم آلاف المنازل، وتُصادر الأراضي الزراعية، ويُمارس الترهيب ضد الفلسطينيين في البلدات والقرى الصغيرة التي تقع في مسار هذا المخطط، لإجبارهم على الرحيل وحصرهم في مناطق يسهل السيطرة عليها. إن هذا المخطط واضح المعالم، ولا يأتي وليد الصدفة؛ بل هو امتداد للفكر ذاته الذي أنتج «النكبة»، وتطويرٌ لما عُرف أيضا باسم «خطة دروبلس» سيئة السمعة في منتصف سبعينيات القرن الماضي، التي استهدفت استكمال السيطرة على الضفة الغربية من خلال الاستيلاء على الأراضي، وتوسيع المستوطنات، وإنشاء طرق وبنية تحتية مخصصة لليهود فقط، مما يجعل قيام كيان فلسطيني متصل جغرافياً أمراً مستحيلاً.

تشكّل ممارسات إسرائيل -بدءاً من نكبة عام 1948 وما تلاها مباشرة، ووصولاً إلى ما تشهده غزة والضفة الغربية منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا- عمليةً مستمرةً منذ ثمانية عقود، تهدف إلى تهجير الفلسطينيين، وفي نهاية المطاف، محو الوجود العربي الفلسطيني من أرضهم.



بقلم:
د. جيمس زغبي ○

«معجزة مزدوجة»، إذ أصبحت الدولة اليهودية الجديدة تمتلك «مساحة أكبر من الأرض وعددًا أقل من العرب». وفي السنوات التي تلت ذلك، استمر تنفيذ خطة بن غوريون تلك.

لذلك فقد قوبل العرب الذين حاولوا العودة بإطلاق النار والقتل، وصودرت منازلهم وأراضيهم، كما سُوّيت أكثر من 420 قرية عربية بالأرض ومُحيت آثارها. أما في المناطق التي بقي فيها العرب -كما هو الحال في الجليل وما كان يُعرف باسم «المثلث»- فقد تم تطويق ومحاصرة قراهم وبلداتهم، والاستيلاء على أراضيهم.

لقد كان كل ذلك جزءًا من مخطط تم إعداده مسبقًا. ومن المهم الإشارة إلى هذا الأمر، لأن المخطط ذاته يتجلى -بدرجات متفاوتة- في الطريقة التي تمارس بها إسرائيل سياساتها اليوم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وخلال السنوات الأخيرة، تسارعت وتيرة المخطط الإسرائيلي الرامي إلى

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي

# قمة الكبار.. هل تمهد لقيادة عالمية جديدة؟



بقلم:
د. نبيل العسومي

تمثّل القمة الثلاثية التي جمعت كلا من الرئيس الصيني هو شي جين بينغ ورئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب ورئيس روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين في مدينة شنجن بالصين (نوفمبر 2026) محطةً مفصليةً في العلاقات الدولية، غير أنها تميل في جوهرها إلى أن تكون منصةً لإدارة التنافس وتقاسم مناطق النفوذ وتخفيف كلفة الاستنزاف، أكثر من كونها «قيادة جماعية» أو تحالفاً مثالياً لإنهاء حروب العالم. وفيما يلي أبرز محاورها:

أولاً: لا تجتمع القوى الثلاث بدافع المثالية، بل تحت ضغط الحاجة البراجماتية لكل طرف: لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس ترامب، في ظل أزمة أوكرانيا والتصعيد العسكري في الشرق الأوسط، أن الحسم العسكري المنفرد بات مكلفاً، مما دفع ترامب إلى البحث عن صفقات كبرى مع بكين وموسكو لإغلاق الملفات المفتوحة أو تجميدها.

أما بالنسبة إلى الرئيس الروسي بوتين فإنه يكسر مجرد الجلوس إلى طاولة واحدة مع رئيسَي أكبر اقتصادين في العالم العزلةَ الغربية لروسيا الاتحادية، ويمنح موسكو اعترافاً عملياً بمكانتها الدولية كدولة عظمى لا يمكن تجاوزها.

أما الرئيس الصيني تشي بينغ فيكرّس صورة بلاده كدولة عظمى كـ«صانعَ سلام» ووسيطاً دولياً موثوقا لا غنى عنه في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العالم.

ومع كل ذلك فإن أغلب التقديرات تشير إلى أن طاولة شنجن تشهد «إدارةً للتنافس» عبر مقايضات غير معلنة، مثل المرونة في الملف الأوكراني مقابل تفاهمات في الشرق الأوسط والملف الإيراني، وتهدئة الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، ومناقشة إطار جديد للحد من التسلح النووي بعد انتهاء معاهدة «نيو ستارت».

ثانيا: اما على صعيد تداعيات القمة على أوروبا والقوى الأخرى فتُعدّ أوروبا الخاسر الأكبر من هذا المشهد للأسباب الآتية:

- إن انعقاد قمة في آسيا تناقش مستقبل الأمن الأوروبي في غياب تام لأي تمثيل أوروبي يكرّس واقع تحوّل أوروبا من «فاعل» إلى «مفعول به» في معادلات الأمن الدولي.

- يُضعف نهج إدارة ترامب القائم على الصفقات المباشرة الثقةَ الأوروبية في الالتزامات الأمنية لواشنطن، ويدفع القوى الأوروبية المنهكة نحو مزيد من الانكشاف والارتباك في صياغة سياسة دفاعية مستقلة.

- يثير هذا التجمع مخاوف القوى المتوسطة والصغرى من عودة نظام «مناطق النفوذ» على غرار مؤتمر يالطا (1945)، تُرسم فيه حدود المصالح على حساب سيادة الدول الأصغر.

ثالثاً: هل تشكّل القوى الثلاث «قيادة جديدة» للعالم، هذا هو السؤال الذي يكرره الجميع حاليا على صعيد العالم.

إذ يصطدم الحديث عن «قيادة ثلاثية موحدة» بحقائق بنيوية تجعله مستبعداً؛ فالتناقضات بين الأقطاب الثلاثة أعمق من أن تُحلّ في قمة واحدة، إذ تتنافس واشنطن وبكين على صدارة النظام الدولي، ويسود انعدام الثقة بين واشنطن وموسكو.

ويُرجَّح أن تفرز هذ القمة الاستثنائية والتاريخية ثلاثة مسارات على الأقل:

-تجميد الصراعات لا حلّها: لن تفضي نتائج القمة إلى سلام شامل وعادل في بؤر التوتر، بل إلى «صيغ احتواء» وخفض للتصعيد تمنع الانزلاق نحو صدام مباشر بين الكبار.

-ترسيخ «التعددية القطبية غير المتكافئة»: سيتكرّس نظام دولي تُدار فيه الملفات الكبرى عبر تفاهمات فوقية بين واشنطن وبكين وموسكو، مع تراجع دور المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، وتراجع وزن أوروبا.

-استمرار التنافس التكنولوجي والاقتصادي: رغم أي تفاهمات أمنية مؤقتة، سيظل التنافس على الذكاء الاصطناعي وسلاسل الإمداد والمعادن النادرة والهيمنة البحرية في المحيط الهادئ المحرّكَ الفعلي للصراع الأمريكي الصيني.

وباختصار فإن قمة شنجن لحظةُ إعادة تموضع وتقاسم للأدوار فرضتها موازين القوى الجديدة؛ فهي تخفف من خطر حرب عالمية شاملة، لكنها تؤسس لعالم أكثر براجماتية وقسوة، تُدار فيه الأزمات بمنطق الصفقات الكبرى على حساب القوى المتراجعة كأوروبا.